

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1999/15/Add.1
27 January 1999
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

العنصرية والتمييز العنصري ورهاب الأجانب وجميع أشكال التمييز

تقرير السيد موريس غليلي - أهانهازو، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة
للعنصرية والتمييز العنصري ورهاب الأجانب والتعصب المتصل بذلك طبقاً لقرار
لجنة حقوق الإنسان ٢٦/١٩٩٨

إضافة

البعثة إلى جنوب أفريقيا (٢٤ شباط/فبراير - ٥ آذار/مارس ١٩٩٨)

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٢- ١	مقدمة
٣	١٥- ٣	أولاً- عرض للحالة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية في البلد
٣	٦- ٣	ألف- لمحة تاريخية
٤	١٠- ٧	باء- لمحة اجتماعية - سياسية
٥	١٥- ١١	جيم- لمحة عن حقوق الإنسان

المحتويات (تابع)

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٦	٤٦-١٦	 ثانياً - تنفيذ إصلاحات ما بعد الفصل العنصري
٦	٣٩-١٧	 ألف - الإصلاحات
١٣	٤٦-٤٠	 باء - مقاومة التغيير
١٤	٧٧-٤٧	 ثالثاً - تزايد رهاب الأجانب
١٤	٥٣-٤٧	 ألف - ضغط الهجرة على جنوب أفريقيا وتدفق اللاجئين
١٦	٦٦-٥٤	 باء - مراقبة الهجرة: توقف أم استمرارية؟
١٩	٧٧-٦٧	 جيم - رهاب الأجانب السود
٢٢	٨٠-٧٨	 رابعاً - التدابير التي اتخذتها الحكومة
٢٣	٨٥-٨١	 خامساً - الإجراءات التي اتخذها المجتمع المدني
٢٤	٩٠-٨٦	 سادساً - الاستنتاجات والتوصيات
٢٤	٨٩-٨٦	 ألف - الاستنتاجات
٢٥	٩٠	 باء - التوصيات

المرفق

٢٩	 برنامج البعثة
----	---------------------

مقدمة

١- ذهب المقرر في بعثة إلى جنوب أفريقيا في الفترة من ٢٤ شباط/فبراير إلى ٥ آذار/مارس ١٩٩٨، وفقاً للولاية المسندة إليه بقراري لجنة حقوق الإنسان ٢٠/١٩٩٣ و ٢١/١٩٩٦، وذلك إثر ورود ادعاءات عن تزايد رهاب الأجانب وإساءة معاملة العمال المهاجرين في هذا البلد^(١). وقد انتهز هذه المناسبة ليقوم أيضاً بدراسة حالة تقدم الإصلاحات التي أُجريت بعد انتهاء الفصل العنصري والعقبات التي تعترض تحول مجتمع جنوب أفريقيا بسرعة إلى مجتمع ديمقراطي وغير عنصري.

٢- وتوجه المقرر الخاص إلى بريتوريا والكاب وجوهانسبرغ ودربان واجتمع فيها بممثلين عن الحكومة، والمحكمة الدستورية، ولجنة حقوق الإنسان، والمجالس البلدية، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية المختلفة. واجتمع بالسيد دولا عمر، وزير العدل، والسيدة مانتو تشابالالا - مسيمانغ، معاون وزير العدل؛ والسيد ف. س. موفامادي، وزير شؤون الأمن؛ والسيد عبدول س. مينتي، المدير العام المساعد للشؤون المتعددة الأطراف في وزارة الخارجية؛ والسيد أ. شاسكالسون، رئيس المحكمة الدستورية. وعقد المقرر الخاص أيضاً جلسة عمل مع ممثلي مختلف أجهزة الأمم المتحدة العاملة في بريتوريا (مفوضية شؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومركز الإعلام التابع للأمم المتحدة). وترد القائمة الكاملة بالأشخاص الذين تحدث إليهم المقرر الخاص في برنامج البعثة المفصل المرفق بهذا التقرير.

أولاً- عرض للحالة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية في البلد

ألف - لمحة تاريخية

٣- أصبحت شعوب جنوب أفريقيا المضطهدة، في عام ١٩٩٤، تتمتع بالسيادة الداخلية بعد أكثر من ٤٥ عاماً من الفصل العنصري. ولبيان نطاق الإصلاحات التي تعكف الحكومة على القيام بها والمشاكل التي تواجهها، لا بد من التذكير سريعاً بطبيعة ذلك النظام العنصري والتمييزي الذي كان يعرف بالفصل العنصري، وبآثاره على مجتمع جنوب أفريقيا.

٤- فلقد أقام الحزب الوطني نظام الفصل العنصري في عام ١٩٤٨ كنظام للتمييز العنصري يهدف إلى إقامة علاقات غير متساوية بين البيض والمجموعات الإثنية والعرقية الأخرى التي تسكن جنوب أفريقيا، وذلك في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي. واعتمدت مجموعة ضخمة من القوانين لفصل هذه المجموعات الواحدة عن الأخرى، مع إقامة نظام لاستغلال الموارد الاقتصادية والبشرية لصالح البيض:

(أ) **قانون تسجيل السكان لعام ١٩٥٠**، الذي كان يُصنف الأفراد منذ ولادتهم في واحدة من المجموعات العرقية الأربع المعترف بها (البيض، والملونون، والهنود، والأفريقيون)؛

(ب) **قانون مناطق المجموعات لعام ١٩٥٠**، الذي كان يفرض مكان سكن منفصلاً لكل مجموعة من المجموعات. ويضاف إلى ذلك **قانون المناطق الحضرية للسود لعام ١٩٤٥**، الذي يحظر بموجبه على السود أن يقيموا بعد ساعة معينة في المناطق التي يسكنها البيض والذي يُلزم السود بأن يحملوا معهم على الدوام جواز مرور يبين مكان إقامتهم ومكان عملهم. ومنذ عام ١٩١٣، كان **قانون الأراضي الوطنية لعام ١٩١٣** يخصص للسود ٧,٣ في المائة من أراضي جنوب أفريقيا؛

(ج) **قانون حظر الزواج المختلط لعام ١٩٤٩**، و**قانون إصلاح السلوك للأخلاق لعام ١٩٥٠**، الذي يمنع الزيجات المختلطة بين الأعراق والعلاقات الجنسية بين الأشخاص ذوي الأعراق المختلفة.

٥- وكان الإبقاء على النظام يقوم على الجور وعلى دوام استخدام العنف، وبخاصة تجاه السود الذين كانوا يشكلون المجموعة التي يُمارس ضدها أكبر قدر من التمييز رغم كونها تشكل الأغلبية في البلد (أكثر من ٧٠ في المائة من السكان). وكان السود يجبرون على العيش في أطراف المدن في قرى تدعى Townships، وفي البتوستانات^(٢) حيث كانوا يعيشون في بيوت مصنوعة كيفاً اتفق، وتفتقر إلى الماء الجاري والكهرباء والمرافق الصحية الأساسية. ولم يكونوا أكثر من يد عاملة زهيدة الثمن تُستخدم في الخدمة المنزلية وفي استغلال المناجم وفي الزراعة. ولم توفر لهم إلا ثقافة ابتدائية بسيطة. وقد أفادت دراسة أجريت عام ١٩٨٧ بأن المصاريف العامة لكل طفل أسود كانت تشكل أقل من سدس المصاريف المخصصة لكل طفل أبيض^(٣).

٦- وهكذا ورثت السلطات الجديدة في جنوب أفريقيا بلداً غير متوازن من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتسوده ثقافة عنف نابعة من الماضي. كما أن إقامة حواجز مكانية وحواجز في العلاقات البشرية أورث هذا البلد عقليات "محوزة" حاولت الحكومة تغييرها.

باء- لمحة اجتماعية - سياسية

٧- ولدت جنوب أفريقيا الجديدة بعد كفاح طويل خاضته شعوبها المضطهدة، وهو كفاح أخذ شكلاً منظماً في عام ١٩١٢ مع ولادة "المؤتمر الوطني الأفريقي"، وأفضى، بفضل المساعدة النشيطة المقدمة من منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، إلى القيام، ابتداءً من عام ١٩٦٣، بإجراء مفاوضات مع حكم البيض، في إطار اتفاقية من أجل جنوب أفريقيا ديمقراطية. واعتمد دستور مؤقت ينشئ جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عرقية، وأجريت انتخابات متعددة الأحزاب في عام ١٩٩٤.

٨- وجاءت هذه الانتخابات بحزب المؤتمر الوطني الأفريقي إلى السلطة (٢٥٢ مقعداً من أصل ٤٠٠ مقعد في البرلمان)، ويُعد البرنامج السياسي لهذا الحزب أساس التغييرات الجارية. فقد فاز في سبعة أقاليم من أصل تسعة (الكاب الشرقي، وفري ستيت، وغوتنغ، ومابوما لانغا، والشمال الغربي، والكاب الشمالي، والإقليم الشمالي). وفاز

الحزب الوطني، الذي وطد الفصل العنصري ومارسه، في انتخابات إقليم الكاب الغربي، وفاز حزب حرية انكاتا في انتخابات إقليم كوازولو ناتال.

٩- وقد أنشأ الدستور النهائي الذي وقعه الرئيس مانديلا في عام ١٩٩٦ دولة موحدة تتألف من تسعة أقاليم (الكاب الشرقي، وفري ستيت، وغوتنغ، وكوازولو ناتال، ومابومالانغا، والكاب الشمالي، والإقليم الشمالي، والكاب الغربي)، لكل منه جمعية إقليمية ومجلس تنفيذي يديره رئيس (Premier). وينتخب البرلمان رئيس الجمهورية، السلطة العليا للدولة.

١٠- ويتوزع السكان اليوم بين "سود" و"بيض"؛ إلا أن هذا التقسيم سياسي أكثر منه عرقي، إذ يشمل تعبير "السود" السكان الذين كانوا سابقاً تحت الهيمنة، وهم الأفريقيون (٧٠ في المائة من السكان المقدر عددهم بأربعين مليون نسمة حسب إحصاء ١٩٩٧)، والهنود، والملونون، على الرغم من أن هذه التسمية لا تشمل جميع أفراد هاتين المجموعتين الأخيرتين.

جيم- لمحة عن حقوق الإنسان

١١- يتضمن الفصل الثاني من دستور ١٩٩٦ شرعة لحقوق الإنسان (Bill of Rights) تكفل لكل فرد الحقوق والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، ولا سيما الحق في المساواة، والحياة، والحرية الدينية، وحرية الوجدان والرأي، وحرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات. ويكفل الدستور كذلك معظم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في الملكية، والسكن، والصحة والتعليم، وحق الفرد في استخدام لغته وممارسة ثقافته. وأنشئت لجنة لحقوق الإنسان بموجب قانون دستوري (Human Rights Commission Act No. 54 of 1994) للتعريف بمبادئ حقوق الإنسان والإشراف على تطبيق الشرعة.

١٢- وهناك ثلاث مؤسسات أخرى تكفل حماية حقوق الإنسان في ميادين معينة، وهي المحامي العام (Public Protector) ولجنة تعزيز وحماية حقوق الجماعات الثقافية والدينية واللغوية (Commission for the Promotion and Protection of the Rights of Cultural, Religious and Linguistic Communities) ولجنة المساواة بين الأجناس (Commission of Gender Equality) وهذه الأخيرة تناضل بصورة نشطة للقضاء على العنف المنزلي.

١٣- والمحامي العام هو نوع من الوسيط الذي حل محل أمين المظالم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وهو ممثل في الأقاليم التسعة. وهو يتدخل في حال المساس بحقوق المواطنين أو حال وجود فساد في الدوائر العامة. ويعاونه ٢٧ شخصاً، ويقع مكتبه في بريتوريا، إلا أنه يقوم بتحقيقات ميدانية بدعم من الشرطة؛ ويقدم توصياته إلى الإدارة المعنية وتأخذ هذه الأخيرة عموماً بتوصياته. ويحق لكل مواطن أن يتقدم بشكوى إلى المحامي العام، فيقوم هذا الأخير بفتح تحقيق إذا رأى أن الشكوى تقوم على أساس. ويتعاون المحامي العام أيضاً تعاوناً وثيقاً مع المديرية

المستقلة المعنية بالشكاوى (Independent Complaint Directorate)، التي تحيل إليه الشكاوى الواردة ضد الشرطة.

١٤- وعقد المقرر الخاص جلسة عمل مع رئيس الائتلاف الوطني من أجل توفير المساواة للشاذين والشاذات جنسياً، الذي أبلغه بما يعانيه أعضاؤه، سواء أكانوا من جنوب أفريقيا أم مهاجرين من ناميبيا وزمبابوي وبوتسوانا وزائير، من مشاكل وممارسات تمييزية حسب الجنس (في المدرسة، وفي العمل، ورفض المعونة الطبية). وأبلغ الأشخاص الذين تحدثوا إلى المقرر الخاص هذا الأخير بالمفاوضات الجارية مع البرلمان والحكومة لإلغاء القوانين الصادرة ضد الشاذين جنسياً والتي يعود تاريخها إلى زمن الفصل العنصري. وقالوا إنهم يشعرون بارتياح لما صدر بالفعل من قرارات تؤكد المساواة بين الرجل والمرأة ولاهتمام بعض الكنائس المسيحية بحالتهم. وقد شجبوا التمييز الذي يتعرض له السود داخل ائتلافهم، وقالوا إنهم يعملون من أجل المساواة بين البيض والسود في هذا الائتلاف.

١٥- وقد شرعت جنوب أفريقيا، منذ أن عادت إلى مجتمع الدول، في عملية تصديق الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. وأحالت الحكومة إلى البرلمان الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لتصديقها؛ ويجري الآن وضع قوانين التطبيق. ومن المزمع إدخال تعليم حقوق الإنسان إلى مناهج المدارس والجامعات، بالتعاون مع وزارة التعليم.

ثانياً- تنفيذ إصلاحات ما بعد الفصل العنصري

١٦- لوحظ حدوث تغيرات سياسية كبيرة منذ انتخابات ١٩٩٤. ولكن لم تلحظ مثل هذه التغيرات في ميادين أخرى كالاقتصاد والتعليم والشؤون الاجتماعية. وأوضح وزير العدل أن الانتخابات العامة لم تكن إلا نقطة انطلاق. وما زال مجتمع جنوب أفريقيا يعاني انقسامات عرقية. وما زال هناك أشخاص يعيشون على هامش المجتمع، الأمر الذي يفسر ضرورة إجراء عمليات تحول اقتصادية واجتماعية وثقافية. ويجري القيام بإصلاحات جذرية في المؤسسات السياسية وفي الجيش والشرطة والقضاء.

ألف - الإصلاحات

١- تعزيز الوحدة والمصالحة

١٧- كان تعزيز الوحدة والمصالحة بين فئات السكان في جنوب أفريقيا المهمة الأولى للحكومة المنتخبة ديمقراطياً. ولهذه الغاية، أنشئت "لجنة الحقيقة والمصالحة"، وهي لجنة ليست لها وظيفة قضائية ولكنها مكلفة بوجه خاص بتوضيح أسباب انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أيام الفصل العنصري، وطبيعتها وحجمها. وأسندت إليها أيضاً ولاية تحديد مصير ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والأشخاص الذين بقوا على قيد الحياة منهم، وتعقب آثارهم،

وإعادة تأهيلهم، أو رد كرامتهم إليهم، وتعويضهم. وأخيراً، يمكن للجنة أن تصدر عفواً عن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الذين يقبلون أن يشهدوا أمامها.

١٨- وقد وضعت اللجنة برنامجاً لإعادة تأهيل ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٤، وتعويضهم. وقد أحيل هذا البرنامج إلى الحكومة والبرلمان لبحثه وإقراره وهو يشتمل على خمسة جوانب هي:

(أ) منح التعويض الفردية ، التي سوف تشكل جزءاً من مخطط منح مالية فردية؛

(ب) التعويض الرمزي، الذي سوف يساعد المجتمعات على أن تستذكر معاً "آلام الماضي وانتصاراته"؛

(ج) برامج إعادة التأهيل في الإدارات المحلية؛

(د) الإصلاح المؤسسي، الذي يستهدف منع تجدد انتهاكات حقوق الإنسان؛

(هـ) التعويض المؤقت العاجل.

١٩- وقد صيغت اقتراحات لجنة الحقيقة والمصالحة حول عدة مبادئ هي وجوب أن تتركز التعويضات على التنمية، وأن تكون بسيطة وفعالة ومناسبة من الناحية الثقافية، وأن تتم في الإدارات المحلية، وأن تساعد على دمل الجراح وعلى المصالحة، فضلاً عن بناء القدرات في مختلف المجتمعات.

٢٠- وسوف يأخذ التعويض الفردي شكل مخطط تتقاضى بموجبه كل ضحية من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان منحة مالية سنوية فردية لفترة ست سنوات. ويعبر الجزء الأكبر من قيمة المنحة عن المعاناة التي سببتها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للضحية.

٢١- ويمكن أن يأخذ التعويض الرسمي شكل مجموعة متنوعة من التدابير وأن يشمل إقامة الصروح والنصب التذكارية على المستويين الوطني والمحلي، فضلاً عن تحديد يوم يدعى "يوم التذكار". وعلى الصعيد الفردي، يمكن أن يعني التعويض الرمزي أيضاً تقديم مساعدة إلى الأفراد في الحصول على شهادات الوفاة وإنهاء المسائل القانونية العالقة أو شطب أسمائهم من السجلات الجنائية. ويمكن إعطاء الضحايا حق إخراج جثث أقاربهم من القبر ودفنهم أو، في بعض الحالات، الحصول على شاهد الضريح.

٢٢- وأوصت اللجنة كذلك بإعادة تسمية الشوارع والمرافق المحلية للتعبير عما وقع من أحداث أو لتكريم الأفراد. ورأت أن هناك حاجة إلى حفلات مناسبة ثقافياً. أما برامج إعادة التأهيل في الإدارات المحلية فإنها تقوم

على نفس المبدأ وهو أن التعويض ينبغي أن يتركز على التنمية، لتمكين الأفراد والمجتمعات من الإمساك بزمام حياتهم الخاصة. وهي تنطوي، بالتالي، على توفير قدر كاف من المعرفة والمعلومات عن الموارد المتاحة للضحايا من خلال عملية تقوم على المشاركة. ومن بين فئات إعادة التأهيل الموصى بها: الرعاية الصحية البدنية، والرعاية الصحية العقلية، والتعليم، والإسكان وتشمل الرعاية الصحية العاطفية برنامجاً لإزالة النزعة العسكرية للشباب الذين اعتادوا اللجوء إلى العنف كوسيلة لحل المنازعات، كما تشمل برنامجاً متعدد الاختصاصات يضم جميع الوزارات والدوائر ويهدف إلى إعادة توطين الآلاف من اللاجئين "الداخلين" الذين اضطروا إلى الهجرة من ديارهم بسبب المنازعات السياسية.

٢٣- وتتدخل الإصلاحات المؤسسية مع الأهداف الواسعة للجنة والتي تشمل تدابير تستهدف منع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان بغية تنفيذها في طائفة واسعة من القطاعات مثل القضاء، ووسائل الإعلام، وقوات الأمن، والأعمال التجارية. وينبغي أن يساهم هذا الإصلاح في تنمية ثقافة خاصة بحقوق الإنسان في جنوب أفريقيا. ويهدف عنصر التعويض المؤقت العاجل من برنامج التعويض وإعادة التأهيل الخاص باللجنة إلى توفير موارد مالية محدودة للفئات التي تحتاج إليها أشد الحاجة من أجل تمكينها من الحصول على الخدمات والتسهيلات المناسبة.

٢٤- وقد تلقت اللجنة حوالي ١٥ ٠٠٠ تصريح من أشخاص وقعوا ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان، أو من أقاربهم، و٧ ٠٠٠ طلب عفو. واستمعت إلى أكثر من ١ ٠٠٠ شخص تورطوا في حالات انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان، تتراوح بين إساءة المعاملة والقتل، مروراً بالتعذيب والخطف. وعلى الرغم من أن البعض ينزع إلى التشنيع باللجنة وإلى وصفها بـ "السيرك"^(٥)، فإن لهذه المؤسسة المخصصة وظيفة تكفيرية أساسية لإزالة الأحقاد ونسيان الماضي، كما تبرز علاقات أخوية بين مختلف العناصر التي يتكون منها سكان جنوب أفريقيا.

٢٥- وتمثل أحد الجوانب الأخرى لسياسة الوحدة والمصالحة في تكليف وسائل الإعلام بنشر رسالة تدعو إلى الوحدة والمصالحة. فلقد صممت هيئة الإذاعة والتلفزيون في جنوب أفريقيا مقدمة فنية، تعتبر في الآن ذاته لازمة، عنوانها "نحن أمة واحدة" (Simunye-We are One) فأصبحت تظهر على شاشات التلفزيون جميع الأجناس الموجودة في جنوب أفريقيا، مما يعزز فكرة "أمة قوس قزح" التي استنبطها الأسقف ديزموند توتو.

٢٦- وآثار سياسة الوحدة والمصالحة هذه على مجتمع جنوب أفريقيا آثار متفاوتة. فلم يتعاون حزب Inkatha Freedom مع اللجنة واتهمها بأنها تطارد أعضائه بلا هوادة. ولم يطلب أي زعيم من زعماء هذا الحزب العفو عن أفعاله بالرغم من تورط هؤلاء في العنف السياسي وفي اغتيال مجاهدي حركة مناهضة الفصل العنصري. كذلك أوقف الحزب الوطني تعاونه مع اللجنة بعد أن تعرض رئيس الجمهورية السابق فريدريك فيليم دي كليرك للانتقاد شديد بسبب رفضه الاعتراف بمسؤولية حزبه في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت أيام الفصل العنصري. وقد رفض هذا الحزب الإدلاء بشهادة حول آليات القمع (نظام إدارة الأمن الوطني) (National Security Management System) التي أنشئت بصورة سرية خلال السنوات الأخيرة للفصل العنصري للقضاء على المؤتمر الوطني الأفريقي

وعلى القوى المناهضة للفصل العنصري،. كما أن كبار مسؤولي السلطة القضائية ورجال الأعمال البيض الذين يعود إليهم استمرار الفصل العنصري رفضوا التعاون مع لجنة الحقيقة والمصالحة.

٢٧- ومع ذلك، استطاعت اللجنة - التي أنهت أعمالها وقدمت تقريرها في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ - أن تستجيب ولو جزئياً لرغبة سكان جنوب أفريقيا في معرفة الحقيقة وفي فهم الفصل العنصري من الداخل، مثلما استطاعت أن تستجيب للرغبة في معرفة طبيعة كفاح القوى المناهضة للفصل العنصري وما ارتكبته من أخطاء. ولقد ساهم التفاعل الذي حدث في داخلها بين الضحايا ومرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، رغم كونه تفاعلاً مؤلماً، في تهدئة بعض الخواطر وفي التقليل من شعور إفلات المذنبين من العقاب من خلال عملية تطهير للنفس. وسمح هذا التبادل بإضفاء صبغة إنسانية على بعض مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، من دون تبرير أفعالهم، وذلك بإتاحة الفرصة لهم ليظهروا كرهائن لنظام كانوا عاجزين عن السيطرة عليه ولينالوا الصفح مباشرة من الأشخاص الذين ظلوا على قيد الحياة ومن الضحايا أو أقارب الضحايا. وهكذا علم سكان جنوب أفريقيا من فم الدكتور دان غوسن، مسؤول المشروع، أن حكومة العهد السابق كانت قد بدأت برنامج بحوث علمية يهدف إلى استنباط جرثومة تقتل السود فقط أو تصيبهم بالعقم. ومن ناحية أخرى، استعاد الضحايا كرامتهم، وإن التعويضات التي سيحصلون عليها، وإن كانت لا يمكن أن تعوض عن فقدان إنسان عزيز وعن آثار سوء المعاملة، يمكن أن تخفف من مشاعر الإحباط التي قد يسببها منح العفو لمرتكبي الانتهاكات.

٢٨- ولقد حاولت اللجنة جاهدة إفهام الرأي العام أن تعزيز الوحدة والمصالحة هو عمل جماعي يجب أن يقوم به جميع سكان جنوب أفريقيا بلا أي تمييز كيما تتمكن البلاد من الآن فصاعداً من السير ببطء نحو مصير مشترك للتخلص من شياطين الماضي.

٢- برنامج إعادة البناء والتنمية

٢٩- يعد برنامج إعادة البناء والتنمية أداة تحول مجتمع جنوب أفريقيا. وهو برنامج حكومي وضعه المجلس الوطني الأفريقي وشركاؤه ويهدف إلى إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لغالبية سكان جنوب أفريقيا الذين عانوا من البؤس في ظل نظام الفصل العنصري. وهو يسعى إلى إزالة الانقسامات وأوجه التفاوت التي خلفها نظم الفصل العنصري في جميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع (العمالة، والصناعة، والزراعة، والتعليم، والثقافة، والصحة، والأمن).

٣٠- ويتمحور البرنامج حول خمسة برامج فرعية أساسية متكاملة: (أ) سد الحاجات الأساسية؛ (ب) تنمية الموارد البشرية؛ (ج) بناء الاقتصاد؛ (د) إقامة الديمقراطية في الدولة والمجتمع؛ وتنفيذ برنامج إعادة البناء في حد ذاته.

٣١- وتكمن أهمية البرنامج بالنسبة لهذه الدراسة في أنه يركز على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية، على السواء. وفي هذا الصدد، ترى الحكومة أن أولى أولوياتها هي البدء بتلبية

الحاجات الأساسية للشعب، أي توفير الوظائف، والأرض، والسكن، والماء، والكهرباء، والاتصالات، والنقل، والبيئة النظيفة والصحية، والتغذية، والرعاية الصحية، والرعاية الاجتماعية. ويشمل ذلك برامج لإعادة توزيع مقدار كبير من الأرض على الناس الذين لا يملكون الأرض وبناء أكثر من مليون مسكن، وتوفير الماء النظيف ومرافق الإصحاح للجميع، ومد الكهرباء إلى ٢,٥ مليون مسكن جديد، وإتاحة الفرصة للجميع للحصول على خدمات الرعاية الصحية والاتصالات بأسعار في متناولهم.

٣٢- وتتناول تنمية الموارد البشرية التعليم، من المستوى الابتدائي إلى المستوى الجامعي، ومن رعاية الأطفال إلى التدريب العلمي والتكنولوجي المتقدم. وهي تركز على الأطفال الصغار، والطلاب، والكبار. وتعني أيضاً بالتدريب في المؤسسات الرسمية وفي مكان العمل.

٣٣- أما بشأن الحقوق المدنية والسياسية، فترى الحكومة أن تنفيذ هذا البرنامج يجب أن تشارك فيه جميع طبقات مجتمع جنوب أفريقيا. وهذا الجانب من الإصلاحات يحدد دوراً جديداً للدستور ولشرعة الحقوق وللحكومة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، ولإقامة العدل، وللقطاع العام والمؤسسات شبه الحكومية والشرطة وقوات الأمن والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية. وينشئ البرنامج نظاماً إعلامياً ديمقراطياً بغية تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وسنبحث فيما بعد الدور النشط الذي يؤديه المجتمع المدني في تجذر الديمقراطية في جنوب أفريقيا.

٣٤- وقد استطاع المقرر الخاص أن يقف على تنفيذ هذا البرنامج في ميدان التعليم، على المستوى البلدي، وداخل الجيش والشرطة والقضاء:

التعليم

٣٥- سيوضع قريباً برنامج مدرسي يدعى منهاج ٢٠٠٠ (Curriculum 2000) من أجل تطهير الأدوات التعليمية من الأكاذيب التي كان ينادي بها الفصل العنصري. وسيشجع التعدد اللغوي باستخدام اللغات الوطنية الإحدى عشرة المختارة (الأفريكانية، والإنكليزية، ونديبيلي، وسوتو الشمالية، وسوازي، وسوتو الجنوبية، وتسونغغا، وتوانا، وفيندا، وخوزا، وزولو) التي ستدرس على قدم المساواة.

المجالس البلدية

٣٦- تعكس هذه الأجهزة، أكثر فأكثر، التركيب العرقي والإثني للبلد. وتتولى الأغلبية السوداء مسؤولية الكثير من المجالس البلدية، باستثناء المجلس البلدي للكاب، وتتعاون فيها مع مستشارين بلديين أتوا من أحزاب يهيمن عليها البيض مثل الحزب الوطني. ويعمل داخل المجلس البلدي في بريتوريا أشخاص من السود والبيض ينتمون إلى المؤتمر الوطني الأفريقي ويعبرون، من خلال السعي إلى اندماج مختلف الطوائف التي تعيش فيها، عن رغبتهم في

تجاوز الحواجز العرقية. ووضعت برامج لتنمية قرى السود المحيطة. وتأمل بريتوريا، من خلال التعاون الذي يجري فيها بين البيض والسود، في أن تكون واجهة جنوب أفريقيا الجديدة.

الجيش

٣٧- أعيدت تسمية الجيش فأصبح يدعى قوة الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا (South African National Defence Force) بعد أن كان يدعى قوة دفاع جنوب أفريقيا. (South African Defense Force). وكانت مهمة الجيش في الماضي زعزعة استقرار الدول الواقعة على حدود جنوب أفريقيا ومهاجمة معسكرات المقاتلين من أجل الحرية التابعين للمؤتمر الوطني الأفريقي وغيره من الأحزاب، أما اليوم فإنه يسعى إلى دمج مختلف المجموعات المسلحة التي ناضلت ضد الفصل العنصري، وذلك لتكوين جيش من مختلف الأعراق. وهدف الحكومة هو أن تحو من الأذهان الرمز الذي كانت تمثله هذه المؤسسة، وهو كونها ركيزة أساسية للفصل العنصري، لتجعل منها بوتقة للوحدة الوطنية ومؤسسة تحترم الشرعية الديمقراطية. وقد صدر كتاب أبيض عنوانه "الدفاع في الديمقراطية: كتاب أبيض عن الدفاع الوطني لجمهورية جنوب أفريقيا"، وهو يحدد الدور الجديد للجيش. ويطبق هذا الأخير في داخله السياسة الحكومية القائلة بتكافؤ الفرص والعمل الإيجابي، وهي سياسة تستتبع عدم التمييز لأسباب تتعلق بالانتماء العرقي أو الجنسي أو الديني أو أي انتماء آخر. ويجري تنفيذ برنامج تدريب وطني يتناول بوجه خاص الجوانب الأساسية للديمقراطية، ودستور جنوب أفريقيا، وشرعة حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والتنوع الثقافي، والأخلاق العسكرية. وقد صدر في كتيب عنوانه "مبادئ توجيهية بشأن التربية الوطنية لقوة الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا". ويضاف إلى ذلك برنامج للتدريب العسكري يهدف بوجه خاص إلى تمكين الجنود الأكفاء الذين كانوا في صفوف حركات التحرير من الترقى الوظيفي. ويتوزع حاليا الجنود ١٠٥ ٠٤٠ الذين يمثلون ٨٠,٥٠ في المائة من جيش جنوب أفريقيا على النحو الوارد أدناه في الجدول الذي تسلمه المقرر الخاص من السلطات العسكرية لجنوب أفريقيا.

التوزع حسب العرق/الجنس
(١٥ شباط/فبراير ١٩٩٨)

المجموع	النسبة المئوية	إناث	النسبة المئوية	ذكور	
البيض	٣٢,٠٩%	١٣ ٨٨٤	٢١,٤٥%	٢٧ ٩٨٩	
الهنود/الآسيويون	٣,٤٠%	٨٦٩	٢,٧٣%	٣ ٥٦٣	
الملونون	٧,٩٢%	١ ٩٥٥	٦,٤٢%	٨ ٣٨٣	
الأفارقة/السود	٥٦,٥٩%	٨ ٧٤١	٤٩,٨٩%	٦٥ ١٠٥	
مجموع الجنود المحترفين في جنوب أفريقيا	١٠٠,٠٠%	٢٥ ٤٤٩	٨٠,٥٠%	١٠٥ ٠٤٠	

توزع الضباط برتبة ملازم ثان فما فوق حسب العرق/الجنس بالنسبة إلى مجموع الجنود المحترفين في جنوب أفريقيا (١٥ شباط/فبراير ١٩٩٨)

المجموع	النسبة المئوية	إناث	النسبة المئوية	ذكور	
الببيض	٦,٤٥%	١٥٣٨	٥,٢٧%	٦٨٨٠	
الهنود/الآسيويون	٠,٦٧%	١٢٧	٠,٥٧%	٧٤٢	
الملونون	٠,٤٠%	٦٣	٠,٣٥%	٤٦٣	
الأفارقة/السود	٢,١١%	٢٦٥	١,٩١%	٢٤٨٦	
المجموع	٩,٦٣%	١٩٩٣	٨,١٠%	١٠٥٧١	

ويتولى اللواء سيديببي، وهو امرأة سوداء خرجت من صفوف المؤتمر الوطني الأفريقي، مهمة إقامة توازن ثقافي وعرقي أفضل بين ضباط الجيش. وفي الآونة الأخيرة، عُيّن أحد السود رئيساً لأركان الجيش.

الشرطة

٣٨- يعترف الأشخاص الذين تحدث إليهم المقرر الخاص بأن الشرطة تمارس في بعض الأحيان أعمال عنف ووحشية، وبخاصة تجاه السود. ولوضع حد لهذه التصرفات، أنشئت لدى الشرطة دائرة مكلفة بتقديم الدعم إلى الإدارات المحلية (Community of Police Policy). وهناك أيضاً مديرية مستقلة معنية بالشكاوى، وهي جهاز يمكن أن تحال إليه الشكاوى المقدمة بشأن تصرفات الشرطة. وقد وضع برنامج لإصلاح الشرطة يجري تنفيذه بالتعاون مع بلجيكا. وكما هو الحال في الجيش، يجري تنفيذ برنامج لتكافؤ الفرص والعمل الإيجابي، وهو يهدف إلى التوصل بحلول عام ٢٠٠٠ إلى إيجاد هيكل تسلسل وظيفي يمثل هيكل سكان جنوب أفريقيا، وتمثل فيه النساء بنسبة لا تقل عن ٤٠ في المائة والمعوقون بنسبة ١٠ في المائة. وكان أحد أول التدابير التي تم اتخاذها إلغاء المراحض المنفصلة لأفراد الشرطة البيض والسود. كذلك منع استخدام تعابير عنصرية مثل "كافر". وتبذل جهود لتوعية أفراد الشرطة السود بحقوقهم كي لا يتصرفوا كضحايا وكي يتعلموا كيف يردون على أشكال التمييز العنصري المستمرة. ويوفر لهم تدريب إضافي كي لا يخدموا فقط في الوحدات المكلفة بتنفيذ الأوامر بينما يخدم زملاؤهم البيض في الوحدات المتخصصة (كالشرطة العلمية وشرطة النخبة) ومراكز القيادة.

القضاء

٣٩- لضمان استقلال السلطة القضائية ووصول جميع المواطنين إلى العدالة، أنشئت لجنة القضاء المكلفة بإيجاد توازن عرقي بين القضاة. وأعد برنامج تعليمي في كلية القضاء في بريتوريا من أجل تغيير المواقف والعقليات داخل السلطة القضائية.

باء - مقاومة التغيير

٤٠ - تتجلى هذه المقاومة في استمرار وجود مؤامرة عصيان خفية: كجهود الأقلية البيضاء للإبقاء على الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية؛ وأعمال تخريب العمل الحكومي داخل الإدارة؛ والدعاية السلبية في بعض وسائل الإعلام لعمل الحكومة؛ ووصف الأعمال المتعلقة بتكافؤ الفرص والعمل الإيجابي بأنها عنصرية وتميز عنصري في الاتجاه المعاكس.

٤١ - وقد شجب الرئيس نيلسون مانديلا بعبارة قوية أمام المؤتمر الوطني الخامس لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي الذي عقد في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في مافيكينغ (إقليم غوتينغ) وجود خطة عصيان تهدف إلى زعزعة استقرار الديمقراطية الفتية في جنوب أفريقيا. وقال الرئيس "إن عناصر مختلفة من الجماعة التي حكمت في السابق تعمل لإنشاء شبكة لشن أو تكثيف حملة لزعزعة الاستقرار تتمثل بعض سماتها في إضعاف المؤتمر الوطني الأفريقي وحلفائه، باستخدام الجريمة لجعل البلد غير قابل للحكم، وتخريب الاقتصاد، وإضعاف ثقة شعبنا وبقية العالم في قدرتنا على الحكم وعلى تحقيق أهدافنا في إعادة البناء والتنمية".

٤٢ - ويُعتقد أن الذين بدأوا مشروع العصيان هذا ناشطون داخل الإدارة وفي قطاعات أخرى من مجتمع جنوب أفريقيا، وأنهم قاموا فعلاً بتحريض أشخاص على ارتكاب جرائم وأنهم يحاولون إضعاف آلة الدولة وشل حركتها، وبخاصة عن طريق سرقة المواد العامة والأسلحة والذخيرة وقد قاموا، حسب ما قال الرئيس مانديلا، بإخفاء وثائق هامة لعمل الدولة، ويعتقد أنهم يقومون بإنشاء هياكل موازية، بما في ذلك آليات تجسس وقوات مسلحة^(٨). وتنتمي الاتجاهات الأكثر نشاطاً بين هذه الحركات إلى مجموعات فاشية جديدة لها ارتباطات دولية. ويعارض مؤيدو النظام السابق التدابير الهادفة إلى إنصاف الناس الذين عانوا من المظالم في الماضي ويدعون أن هذه التدابير هي تمييز عنصري في الاتجاه المعاكس لا تتمشى مع الدستور، ويقولون إن البلد سيشهد هجرة أدمغة وكارثة اقتصادية إذا ما تم تنفيذ برامج تكافؤ الفرص والعمل الإيجابي.

٤٣ - وبسبب الافتقار إلى عدد كاف من الموظفين الأكفاء، تكمن إحدى المعضلات الرئيسية التي تواجهها الحكومة في اضطرارها إلى الاعتماد على إدارة تأتي أغلبية عناصرها من نظام الفصل العنصري من أجل تطبيق برنامج إصلاحات لا تؤيده هذه الإدارة. وقد أشار الأشخاص الذين تحدث إليهم المقرر الخاص إلى وجود ممانعة لدى جزء من الإدارة ما زال يؤمن بطروح الفصل العنصري ويقوم، عن طريق مناورات التسويف، بكبح تنفيذ الإصلاحات.

٤٤ - وما زال جزء كبير من الصحافة المكتوبة في أيدي مؤيدي النظام القديم، باستثناء صحيفتي Sovetan و Cape August اللتين يمولهما السود والملونون. ولذا تنزع الصحافة إلى ذم عمل الحكومة بدلاً من التحلي بالموضوعية. وكثيراً ما تتهم أعضاء الحكومة وممثلي المؤتمر الوطني الأفريقي على المستوى الإقليمي بعدم الكفاءة والمحسوبية والفساد.

٤٥- وترفض بعض المدارس التي كانت ترتادها أغلبية من البيض فتح أبوابها للسود. وهذه هي حال مدرسة فرايبورغ، الواقعة على مسافة ٢٠٠ كيلومتر تقريبا من بريتوريا. وقد طُرد فيها أطفال من السود عندما رغب آباؤهم في تسجيلهم "خوفاً من أن يخفضوا المستوى المدرسي". وغالبية أعضاء رابطة آباء التلاميذ والهيئة التعليمية من البيض، شأنها شأن رئيس الشرطة الذي لا يميل كثيراً إلى تطبيق القانون.

٤٦- وفرض القانون، في المدارس التي كان يقدم فيها التعليم باللغة الأفريكانية فقط، إدخال اللغة الإنكليزية واللغات الأفريقية بسبب رفض السود تلقي التعليم باللغة الأفريكانية. إلا أنه يلاحظ أن الأفريكانيين لا يرغبون في تكلم الإنكليزية أو اللغات الأفريقية، بحيث يمكن أن يجد المرء في المؤسسة الواحدة نوعين من التعليم، أحدهما يتلقاه الأفريكانيون والآخر السود والمجموعات العرقية الأخرى. ومن بين الأساليب التي تستخدمها المدارس الخاصة الأفريكانية لاستبعاد السود زيادة مصاريف التسجيل زيادة كبيرة. وتساق أيضاً حجة قرب المدارس إذ تزعم هذه المدارس أنه لا يمكن أن يسجل فيها إلا أولئك الذين يسكنون في محيط معين حول المدرسة. ولكن، بسبب سياسة فصل مناطق الإقامة التي كانت تمارس أيام الفصل العنصري، ما زال السود يقطنون بعيداً عن أفضل المدارس الواقعة في تجمعات البيض. وهناك ثورة على هذا الوضع من جانب السكان السود وتحاول الحكومة إيجاد حل له. وهي ترفض اللجوء إلى القوة وتفضل الحوار مع المجتمع في المكان الذي تنشأ فيه المشاكل وفاءً منها للروح الترضوية التي سادت بعد تغييرات عام ١٩٩٤.

ثالثاً- تزايد رهاب الأجانب

ألف- ضغط الهجرة على جنوب أفريقيا وتدفق اللاجئين

٤٧- بدأت مسألة الهجرة، منذ انتخابات عام ١٩٩٤، تأخذ أبعاداً مقلقة، إذ اختارت السلطات سياسة منهجية تقوم على تجريم المهاجرين "غير الشرعيين" أو الذين لا يحملون أوراقاً، وطردتهم، استجابة لتزايد شعور رهاب الأجانب بين السكان. والمهاجر السري أو غير الشرعي الملاحق أكثر من أي مهاجر آخر هو "النيجيري" الذي يطلق عليه وصف "الناطق بالفرنسية"؛ ويتهم الكثير من النيجيريين بالتورط في تهريب المخدرات وفي منظمات الجريمة المنظمة والقوادة.

٤٨- والإحصاءات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية إلى جنوب أفريقيا غير دقيقة. وتفيد مصادر معتدلة بوجود ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ سري، بينما تقدر أكثر المصادر تخوفاً عددهم بمليونين، لا بل بـ ١١ مليوناً. وتعود المبالغة في تقدير عدد السريين إلى أن المهاجرين الذين يقومون في كثير من الأحيان بنشاط تجاري مع جنوب أفريقيا ولكنهم لا يرغبون في الإقامة في البلد بصورة دائمة مشمولون في الأرقام. وهناك سبب آخر لهذه المبالغة وهو ميل بعض رجال السياسة إلى التلاعب بالبيانات لأغراض انتخابية، وإثارة مخاوف السكان.

٤٩- وتدخل أغلبية المهاجرين إلى البلد لأسباب اقتصادية. ويأتي القسم الأكبر من المهاجرين السريين من البلدان الـ ١٤ الأعضاء في اتحاد تنمية أفريقيا الجنوبية^(٦). ويمكن تفسير ذلك بعوامل عدة: التقليد القديم العهد (الذي يعود إلى القرن التاسع عشر والذي تعزز خلال الفصل العنصري) المتمثل في استقدام اليد العاملة من ليسوتو وموزامبيق وسوازيلندا وبوتسوانا لتعمل بصورة مؤقتة في المناجم والزراعة، وبخاصة في مزارع مابولانغا والإقليم الشمالي. ويبقى كثير من العمال بصورة غير شرعية في جنوب أفريقيا، إما بتواطؤ مع أصحاب عملهم، أو بتمديد إقامتهم بعد انقضاء مدة ترخيص عملهم المؤقت. والعامل الثاني يكمن في القرب الجغرافي للبلدان المذكورة، فلهذه البلدان حدود مشتركة مع جنوب أفريقيا. وأخيراً، فإن العامل الحاسم هو بلا شك صعوبة الحالة الاقتصادية لبعض البلدان المجاورة، ولا سيما موزامبيق.

٥٠- ويمثل سكان جنوب أفريقيا ثلث سكان البلدان الأعضاء في اتحاد تنمية أفريقيا الجنوبية، ويبلغ ناتجهم المحلي الإجمالي ثلاثة أضعاف الناتج القومي الإجمالي لباقي دول الاتحاد مجتمعة. وعلى سبيل المثال، فإن نسبة الناتج القومي الإجمالي للفرد في جنوب أفريقيا إلى مثلتها في موزامبيق تبلغ ١ إلى ٤٠. ويضاف إلى ذلك الأخذ بالديمقراطية، بعد انتخابات عام ١٩٩٤، الأمر الذي عزز في مخيلة المرشحين للهجرة صورة "أرض الميعاد" التي تمثلها جنوب أفريقيا الجديدة.

٥١- وخارج المنطقة الفرعية، شهدت جنوب أفريقيا مؤخراً وصول مهاجرين من وسط وغربي أفريقيا (من النيجر وجمهورية الكونغو الديمقراطية) بالإضافة إلى مهاجرين من أوروبا الشرقية (بلغاريا وبولندا ويوغوسلافيا) ومن آسيا (الصين والهند وماليزيا). وجنوب أفريقيا هي أحد البلدان المفضلة التي يقصدها اللاجئون الوافدون من أنغولا ومنطقة البحيرات العظمى والكونغو الديمقراطية والصومال وليبيريا.

٥٢- ويخلط عامة الناس والإدارة أيضاً بين المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء والطلاب: والواقع أنه لا توجد قوانين محددة بشأن حق اللجوء، رغم تصديق جنوب أفريقيا على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية. وكثيراً ما يعتبر هؤلاء "لاجئين لأسباب اقتصادية" ومن ثم مهاجرين. ولذا لا يتمتع اللاجئون بحماية كافية ويتعرضون، شأنهم في ذلك شأن المهاجرين الذين لا يحملون أوراقاً، لأعمال يرتكبها الجمهور بدافع رهاب الأجانب؛ ووقع بعضهم ضحايا للاعتداءات الجسدية والقتل.

٥٣- وقبل وصول الأعداد الأخيرة من اللاجئين، كانت حكومة جنوب أفريقيا قد وقعت، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، اتفاقاً مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تمنح بموجبه وضع اللاجئ لعدد يصل إلى ١٢٠ ٠٠٠ موزامبيقي كانت تعتبرهم لاجئين غير شرعيين. بيد أن برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإعادة اللاجئين إلى وطنهم لن يتمكن سوى من إعادة ٣٠ ٠٠٠ موزامبيقي، نظراً لتفضيل الآخرين البقاء سراً في جنوب أفريقيا هرباً من الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة السائدة في بلدهم.

باء مراقبة الهجرة: توقف أم استمرارية؟

١- سياسة جنوب أفريقيا في مجال الهجرة

٥٤- تركز سياسة جنوب أفريقيا في مجال الهجرة على المراقبة والطرْد بدلاً من تنظيم حركة الأشخاص مع مراعاة مصالحها الاجتماعية - الاقتصادية ومصالح شركائها داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومع مراعاتها في الوقت ذاته للحقائق الجغرافية السياسية والاقتصادية التي يملئها اندماجها في الاقتصاد العالمي. ويمكن إيجاز هذه السياسة كما يلي: يمنح الدستور مواطني جنوب أفريقيا الحق في كسب قوتهم، وفي الصحة والتعليم والسكن وغير ذلك من الحقوق؛ ووجود أجانب بدون وضع قانوني على أرض جنوب أفريقيا يهدر هذه الحقوق (أو يحد منها). ومن ثم فإن مراقبة الهجرة، بحمايتها لمواطني جنوب أفريقيا من منافسة محتملة في ميدان العمل والخدمات الاجتماعية، تحمي الحقوق الدستورية لهؤلاء المواطنين.

٥٥- وتستند سياسة الهجرة الحالية إلى قانونين هما:

(أ) **قانون مواطنة جنوب أفريقيا** (*The South African Citizenship Act*) لعام ١٩٩٥ الذي يقسم حالات الحصول على مواطنة جنوب أفريقيا إلى ثلاث فئات (المولد والأصل والتجنس)؛

(ب) **قانون مراقبة الأجانب** (*The Aliens Control Act*) لعام ١٩٩١: في عهد الفصل العنصري وحتى عام ١٩٨٦، كان للانتماء العنصري الأولوية في منح أو عدم منح مركز المواطن أو المقيم بصفة دائمة في جنوب أفريقيا. وكانت الإقامة الدائمة أو المواطنة تمنح لأولئك الذين يسهل استيعاب السكان البيض لهم (*readily assimilable by the white inhabitants*)؛ وفي عام ١٩٨٦، حذف هذا الشرط العنصري من القانون. ويفرق قانون مراقبة الأجانب بين ثلاث فئات من الأجانب وهي: الأجانب الذين يملكون وثائق دخول قانونية، والأجانب الذين لا يحملون أوراقاً أي غير الشرعيين، واللاجئون. وكان قانون عام ١٩٩١ يمنح سلطات واسعة للإدارة في مجال التحكم في دخول وخروج الأجانب لكنه لم يوفر ضمانات قضائية كافية؛ ومن ثم عدل هذا القانون في عام ١٩٩٥. وببدي البعض أسفهم لأن الحكومة لم تجر إعادة صياغة كاملة للقانون الخاص بالهجرة بحيث تراعى فيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية المسببة لحركة السكان.

٥٦- وبالإضافة إلى ذلك، فإن القانون المعدل يبقي على تجريم الهجرة غير الشرعية وعلى الإفراط في قمعها. إذ يسمح **قانون مراقبة الأجانب** لعام ١٩٩٥ باتخاذ تدابير عامة تهدف إلى تعزيز أهلية القضاء ووزارة الداخلية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. فضلاً عن ذلك يمنح نص في القانون (المادة ٣٢ (هـ)) وزارة الداخلية سلطة اتخاذ التدابير لضمان استخدام أمثل للأيدي العاملة المحلية، قبل منح إذن عمل؛ وهذا النص يظهر بوضوح التزام الحكومة بموقف اكتفاء ذاتي مؤات لمواطنيها دون سواهم، وهو موقف يتعارض، من وجهة نظر بعض المتحدثين، مع مشاركة البلد في تنمية المنطقة الفرعية التي تضم دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٥٧- ومع ذلك، يجب الاعتراف بتدبيرين اتخذتهما دولة جنوب أفريقيا: ويتعلق أولهما، الذي وافق عليه الرئيس مانديلا في عام ١٩٩٥، بعدد يصل إلى ٥٠ ٠٠٠ قاصر مقيمين بصورة غير شرعية ووفدوا من دولتين تربطهما علاقة تبعية قوية بجنوب أفريقيا (ليسوتو وموزامبيق)؛ وثانيهما، العفو الصادر في عام ١٩٩٦ بشأن الموجودين بصورة غير شرعية من مواطني بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وأنغولا، والذي يقضي بمنح أوراق للأشخاص الذين دخلوا جنوب أفريقيا قبل ١ تموز/يوليه ١٩٩١ ولم يرتكبوا أفعالاً جنائية ولديهم عمل (بمن فيهم من يعيلهم هؤلاء الأشخاص) والمتزوجين من مواطنين من جنوب أفريقيا. ونظراً لضآلة عدد الأشخاص الذين يسري عليهم ذلك (منطقة جغرافية محدودة، وشروط كثيرة، وصعوبة إثبات استيفاء هذه الشروط)، لم يحدث هذا العفو سوى أثر محدود للغاية حتى الآن^(٧).

٢- مراقبة الهجرة

٥٨- يشكل المهاجرون غير الشرعيين على الأرجح (رغم صعوبة احصائهم) الغالبية العظمى من المهاجرين إلى جنوب أفريقيا. وهؤلاء الأشخاص الذين يلصق بهم قانون مراقبة الأجانب وصمة "الأشخاص ممنوعين" (*prohibited persons*) ويجرمهم القانون، يعتبرون أشخاصاً غير مرغوب فيهم ومن ثم يتعرضون للاحتجاز ثم الإعادة إلى الوطن. وهذه العملية (التوقيف والاحتجاز والترحيل) كثيراً ما ندد بها باعتبارها تفسح المجال أمام تجاوزات كثيرة من جانب سلطات جنوب أفريقيا.

٥٩- واقترن وضع قانون أكثر صرامة في مجال الهجرة لتعزيز رقابة الشرطة (زاد عدد وحدات الشرطة المسؤولة عن البحث عن المهاجرين غير الشرعيين من ٣ وحدات في عام ١٩٩٤ إلى ١٤ وحدة في عام ١٩٩٥): فقد تضاعفت الحملات في المجتمعات الحضرية المشتبه في إيوائها لمهاجرين غير الشرعيين. وتشير بعض التقارير إلى عدم التقيد بالإجراءات القانونية أثناء عمليات إلقاء القبض على الأشخاص المشتبه في وجودهم بصورة غير شرعية. وأوضح البعض أن "مطاردة المهاجرين" تسمح لبعض رجال الشرطة بتكرار أعمال العنف والممارسات التمييزية التي اختزنوها في عهد الفصل العنصري. ويتجلى هذا العنف بصورة خاصة أثناء "الغارات" التي تسفر عن عدد كبير من عمليات التوقيف التعسفية إلى حد ما والعنيفة في كثير من الأحيان، والتي تلعب فيها "جريمة السحنة"^(٨) دوراً يعتد به ويقع فيها على المتهمين عبء إثبات وضعهم القانوني: ولذا أمضى عدد كبير من الأجانب، بل من مواطني جنوب أفريقيا، شهوراً بالسجن، بسبب صعوبة تحديد وضعهم في بعض الأحيان.

٣- الاحتجاز

٦٠- وفقاً لقانون مراقبة الأجانب، يجوز احتجاز شخص يشتبه في مخالفته للقانون، لفترات ٤٨ ساعة متتالية تحت سلطة أحد موظفي الهجرة وذلك للمدة التي يقتضيها تحديد وضعه. ومع ذلك يقضي القانون بإبلاغ المحتجز كتابة، بعد انقضاء ٤٨ ساعة على احتجازه، بأسباب استمرار حبسه. أما من حيث الواقع، فيحتجز الأشخاص دون توضيح لأسباب احتجازهم كتابة، لفترات بالغة الطول في كثير من الأحيان (لا ينص القانون على فترة قصوى

للاحتجاز، سواء قبل تحديد وضع المهاجر أو بعده، وبخاصة تمهيداً لاعادته إلى الوطن). ويسمح القانون للمهاجر بالتظلم (أي بعرض حالته على السلطات المختصة) قبل إعادته إلى الوطن، ولكن يبدو أن هناك تجاهلاً دائماً لهذا الحق.

٦١- وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تكون ظروف الحبس أو الاحتجاز صعبة (فنزانات الشرطة على وجه الخصوص ليست ملائمة لفترات احتجاز طويلة). وتشير التقارير إلى سوء التغذية، ومشاركة الزنزانة مع أشخاص ارتكبوا أفعالاً جنائية، وسوء معاملة أفراد الشرطة للمحتجزين (ويساعد على ذلك عدم تيسير وسائل الانتصاف القانونية الرسمية للمهاجرين غير الشرعيين، بحكم وضعهم)، وهذا ما أدى فيما يبدو إلى وفاة بعض المهاجرين المحتجزين.

٦٢- وبذلت جهود مؤخراً لتحسين ظروف الاحتجاز، في مركز عبور نموذجي، يسمى Lindela، في مركز شباب ديامبو. ويقع هذا المركز، الذي استطاع المقرر الخاص زيارته، على بعد قرابة مائة كيلومتر من جوهانسبرغ. وأوكلت إدارته إلى شركة ديامبو تراست الخاصة التي تعهدت بتحويل معسكرات القصر السود من مواطني جنوب أفريقيا إلى مركز احتجاز للمهاجرين الذين لا يحملون أوراقاً. والشركة مسؤولة عن إيواء الأشخاص المحتجزين وتغذيتهم ورعايتهم. ويتولى ثمانية عشر موظفاً بوزارة الداخلية مسؤولية الإشراف وإجراءات الدخول والإفراج والإعادة إلى الوطن. ويسمح للمحتجزين باستقبال زائرين وباستخدام الهاتف؛ ووفر لهم فناء واسع محاط بجدران عالية تحرسها من الخارج كلاب مدربة.

٦٣- ويتسع المركز لإيواء ١ ٠٠٠ شخص، بمعدل ٢٤ شخصاً لكل غرفة. وتوجد ٤٨ دورة مياه للرجال وثلاث دورات للمياه لـ ٢٠ امرأة. وفي يوم زيارة المقرر الخاص، وهو ٣ آذار/مارس ١٩٩٨، كان المركز قد استقبل لتوه ٤٨ مهاجراً غير شرعي منهم مصري وهندي و٤٦ موزامبيقياً. وكان المركز يأوي في ذلك الحين ٢٠ امرأة. ويأتي المهاجرون غير الشرعيين الذين يستقبلهم المركز من جميع أنحاء البلد. ويمضون بالمركز خمسة أيام في المتوسط، وهو الوقت اللازم لتنظيم إعادتهم إلى بلدانهم. وتتم الإعادة إلى البلدان المجاورة بالقطار، وإلى البلدان البعيدة بالطائرة. وقد تتجاوز فترة الاحتجاز أسبوعاً في حالة رفض المهاجر الذي لا يحمل أوراقاً للافصاح عن جنسيته أو في حالة عدم تعاون سلطات بلده لإعادته إلى الوطن. وتبين للمقرر الخاص أنه لا يوجد بالمركز سوى محتجزين من أفريقيا السوداء (وغالبيتهم من موزامبيق وزمبابوي) ولم يتمكن من رؤية الهندي ولا المصري ولا أي أوروبي كما كان معلنًا.

٦٤- وبخلاف اسم الشركة المسؤولة عن الإدارة التي تعد بمستقبل وهمي خلف جدران المركز العالية (فكلمة تعني الشمس المشرقة بلغة منطقة فندا)، يوفر مركز لينديلا مرافق ملائمة لعبور أشخاص يلقون فيه معاملة حسنة نسبياً فيما يبدو. وينتهي أجل العقد المبرم مع الشركة المكلفة بالإدارة في نيسان/أبريل ١٩٩٨ ويجري تجديده حالياً. وتعتزم الشركة بناء مركز ثان للعبور يستقبل نحو ١ ٠٠٠ شخص، مما يدل على أن سياسة جنوب أفريقيا تزداد صرامة في مجال الهجرة.

٦٥- وإلى جانب العنف الذي يصاحب أحياناً إلقاء القبض على المهاجرين غير الشرعيين واحتجازهم، يبدو أن الشركة لا تتعاون دائماً لحماية المهاجرين من الاعتداءات التي يرتكبها السكان (وبما أن وسائل الانتصاف القانوني غير ميسرة للمهاجرين غير الشرعيين، فإن تقاعس الشركة لا يلفت الأنظار). وأشارت شهادات أخرى بانتشار الفساد بين أفراد الشرطة والموظفين المكلفين بتنظيم الهجرة (بيع الأوراق الرسمية، وسرقة أموال المهاجرين غير الشرعيين الذين تتم إعادتهم إلى الوطن).

٦٦- ومن مظاهر العنف الأخرى حيال المهاجرين مشاركة قوات الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا (South African National Defense Force (SANDF)) في مكافحة الهجرة غير الشرعية ومطالبتها بإلحاح باتخاذ تدابير أكثر صرامة للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين (عدم كفاية دوريات الحراسة على الحدود) وبخاصة مد الخط المكهرب على الحدود الشمالية وإعادة ضبطه على درجة "الصعق" (٣٣ ٠٠٠ فولط).

جيم رهاب الأجانب السود

٦٧- توضح الدراسات أنه منذ انتخابات عام ١٩٩٤، ازداد رهاب الأجانب المهاجرين، وبخاصة الأفارقة، بشكل مستمر بين السكان، السود والبيض معاً^(٩). ويتجلى ذلك في اللغة العامية باستخدام مصطلحات مهينة من قبيل "amakwerewere"، و amagr و (الدخلاء) للإشارة إلى الأجانب^(١٠) كما يتجلى في الصحف التي تحمل المهاجرين غير الشرعيين مسؤولية جميع آفات مجتمع جنوب أفريقيا (الجريمة) والمخدرات وغير ذلك). وأعراض غزو المهاجرين المألوف في أوروبا وأمريكا تتلاقى في جنوب أفريقيا وتشعل جذوة المخاوف، ويشار إليها بتعبير (الخطر الأسود بلغة الأفريكان) في صحف تتبنى النظريات القديمة عن الأفريقي. ويقرن ذلك كله بمناخ للمطاردة والوشاية تشجعه شرطة جنوب أفريقيا. ويتضح رهاب الأجانب بصورة خاصة في مقاطعات غوتونغ (وبخاصة في جوهانسبرغ حيث يحتل الأجانب من جميع الجنسيات حي هيل براو) بالكامل وإمبومالانغا والكاب.

٦٨- وتعرض أجانب يشتبه، خطأً أو صواباً، في وجودهم بصورة غير شرعية لاعتداءات، على نحو ما حدث في بلدة الكسندرا الواقعة بالقرب من جوهانسبرغ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وطوال عدة أسابيع، شنت مجموعات من مواطني جنوب أفريقيا حملات ضارية لطرد المهاجرين "غير الشرعيين" المتهمين بجرائم واعتداءات جنسية وبطالة وبسائر أنواع الجرائم الاجتماعية. ويذكر أن هذه الحملة المعروفة باسم (عودوا إلى بلدكم) قد أشعلها أعضاء في المؤتمر الوطني الأفريقي، والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا والمنظمة المدنية الوطنية لجنوب أفريقيا (South African National Civic Organization) ومجموعة سكان الكسندرا المعنيين (Concerned Residents Group of Alexandra) ورابطة ملاك الكسندرا (Alexandra Property Owners Association)^(١١) وكانت عملية Buyelekhaya موجهة أساساً إلى أبناء موزامبيق وملاوي وزمبابوي الذين استقر بعضهم في البلد منذ فترة طويلة.

٦٩- ويشمل ضحايا الرهاب الشعبي للأجانب الباعة المتجولين الأجانب (من مواطني الصين والهند وموزامبيق ونيجيريا والسنغال والصومال وزمبابوي) الذين يتعرضون لتهديدات منظمات الطوائف المهيمنة أو غيرها من المنظمات مثل منظمة *Micro Business Against Crime* و *Illegal Foreigners Action Group* و *Chamber of Hawkers and Independent Business* و *Greater Johannesburg Hawkers Association* التي دعت إلى مقاطعتهم والاعتداء عليهم. وترجم بعض أعضاء هذه المنظمات القول إلى فعل: ففي آب/أغسطس ١٩٩٧، اعتدى بائعون متجولون من مواطني جنوب أفريقيا في جوهانسبرغ على بائعين أجانب منهم عدد كبير من السنغاليين، وقاموا بضربهم بينما ردد الجمهور صيحة "Phansi makwerekwere" (يسقط الأجانب).

٧٠- ومن أسباب موجة رهاب الأجانب هذه أن جنوب أفريقيا كانت معزولة عن بقية القارة الأفريقية في عهد الفصل العنصري وكانت تعتبر نفسها امتداداً لأوروبا وثقافتها. وكان ينظر إلى الأفارقة على أنهم متوحشون وأعداء للأمم المتحدة التي حملت مسؤولية الجزاءات الاقتصادية المفروضة على نظام الفصل العنصري. وتجهل غالبية مواطني جنوب أفريقيا أمر تضامن الأفارقة مع شعوب جنوب أفريقيا المقهورين بسبب التعقيم الذي قام به نظام الفصل العنصري. أما أبناء جنوب أفريقيا الذين سبق لهم اللجوء إلى الخارج وعادوا من مناهمهم إلى بلدهم فهم وحدهم الذين يظهرون تسامحاً وانفتاحاً تجاه مواطني البلدان الأفريقية الأخرى التي استقبلتهم وساندتهم في كفاحهم ضد الفصل العنصري. وبعد تولي الرئيس نيلسون مانديلا السلطة، أتاحت مناسبة كأس الأمم الأفريقية لكرة القدم في عام ١٩٩٦ الفرصة لكي تتعرف جماهير جنوب أفريقيا عبر التلفزيون على الشعوب والأمم الأخرى في القارة. وقام المقرر الخاص ببعثته أثناء كأس الأمم الأفريقية لعام ١٩٩٨، وهي المناسبة التي عرفت أبناء جنوب أفريقيا من جديد على الشعوب الأفريقية الأخرى.

٧١- ومن الأسباب الأخرى المفسرة لهذا الموقف الرغبة في منع الأجانب من الاستفادة من البرنامج الضخم لإعادة توزيع الموارد الاقتصادية الذي بدأت الحكومة الجديدة في تنفيذه. والواقع أن السكان الذين يتعذر عليهم اتهام هذه الحكومة بعدم تمثيل مصالحهم، ينسبون إلى الأجانب مسؤولية جميع آفات المجتمع أي البطالة وتصادد الأعمال الإجرامية وغير ذلك. وهكذا اتهم المهاجرون بـ "الاستيلاء" على العمل المخصص لأبناء جنوب أفريقيا، والتسبب في تخفيض المعايير النقابية بقبول أجور بالغة الانخفاض وظروف عمل مزرية، والانتفاع بالخدمات الاجتماعية بدون الاسهام فيها ومن ثم تقويض أسس برنامج إعادة البناء والتنمية الذي وضعتة الحكومة.

٧٢- ولكن نظراً لأن الأرقام المتعلقة بعدد المهاجرين غير الشرعيين أرقام غير موثوق بها، فإن التكلفة المقدرة للهجرة غير الشرعية إلى جنوب أفريقيا هي أيضاً غير موثوق بها^(١٢). وعند تقدير عبء المهاجرين غير الشرعيين على اقتصاد البلد يجب مراعاة الحقائق التالية:

(أ) إن غالبية المهاجرين تعمل لحسابها (تجارة، حرف) ومن ثم لا "تستولي" على عمل العاطلين من أبناء جنوب أفريقيا (ويقدر بنسبة ٣٣ في المائة من سكان البلد العاملين)، وهم علاوة على ذلك يتركزون في القطاع غير الرسمي للاقتصاد. وعلى عكس ذلك، فهم يهيئون أحياناً فرصاً للعمل ونقل الكفاءات؛

(ب) في حالة اشتراك المهاجرين في القطاع الرسمي للاقتصاد (الزراعة وقطاع البناء) وقبولهم العمل بأجور منخفضة للغاية، لا يقع الذنب عليهم بقدر وقوعه على أصحاب العمل في هذين القطاعين، الذين يعتبرونهم فريسة سهلة يمكن استغلالها^(١٣). وضع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين هو الذي يسمح لأصحاب العمل بالتحايل على قوانين العمل؛

(ج) وبالإضافة إلى ذلك فإنهم نادراً ما ينتفعون بالخدمات الاجتماعية (الصحة والتعليم) خوفاً من اكتشافهم وإعادةتهم إلى وطنهم.

٧٣- ولا تستند النظرة الشائعة إلى المهاجرين غير الشرعيين على أنهم يستهلكون الموارد الاجتماعية الاقتصادية لجنوب أفريقيا دون أن ينتجونها إلى أساس سليم في جميع الأحوال (فهم يستهلكون سلعاً يدفعون عليها ضريبة مبيعات)؛ والواقع أن وضعهم كمهاجرين غير شرعيين يمنعهم من المشاركة التامة في دفع رسوم الخدمات العامة (عن طريق الضريبة على الدخل).

٧٤- أما فيما يتعلق بمعدل الجريمة الذي يزعم أنه مرتفع بين المهاجرين غير الشرعيين، فإن درجة الثقة فيه ليست أكبر، لأن إلقاء القبض على بعض المهاجرين الشرعيين لارتكابهم أفعال جنائية لا يعني ضمناً أن جميع المهاجرين غير الشرعيين مجرمون. ومن ثم فإن زعم الشرطة في كثير الأحيان بأن مكافحة الجريمة يجب أن تتم "بمطاردة" المهاجرين غير الشرعيين هو زعم لا يعول عليه حتى وإن لقي قبولاً من الرأي العام.

٧٥- وأبلغ المقرر الخاص، عند انتهائه من إعداد تقريره، بأن اثنين من السنغاليين وموزامبيقي قد لقوا حتفهم في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أثناء محاولتهم الهروب من جمع من العاطلين من أبناء جنوب أفريقيا الذين كانوا يهددونهم بالقتل ويتهمونهم بـ "الاستيلاء على عمل أبناء جنوب أفريقيا". ووقع الحادث في قطار بريتوريا - جوهانسبرغ؛ ويذكر أن اثنين من الضحايا قد ماتوا صعقاً بالكهرباء أثناء محاولتهم الفرار بالجوء إلى سطح القطر، بينما سقطت الضحية الثالثة على القضبان الحديدية. وقد أبلغ المقرر الخاص حكومة جنوب أفريقيا بهذا الحادث للتعليق عليه.

٧٦- وينتشر رهاب الأجانب المتصاعد هذا في قطاع من القادة السياسيين في جنوب أفريقيا^(١٤) ويمكن تفسيره بالعاملين التاليين:

(أ) إن هؤلاء القادة يرددون ما يقوله النخبون وبخاصة أنه يعطيهم فرصة تحميل "كبش فداء" النتائج المترتبة على صعوبة إيجاد حل عاجل للمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية للبلد؛

(ب) المفاوضات الجارية في إطار التحول الديمقراطي: فمسؤولية الهجرة تقع بصورة رئيسية على وزارتين هما: وزارة الشؤون الداخلية (التي يسيطر عليها حزب Irkhata Freedom Party, IFP) ووزارة الشؤون الخارجية (التابعة للمؤتمر الوطني الأفريقي). ومن المعروف أن عدداً كبيراً من قيادات المؤتمر الوطني الأفريقي قد

أنقذهم المنفى كبديل وحيد للسجن، قبل تولي مقاليد الحكم. ولذا فإن بعض زعماء هذا الحزب يدعون إلى انتهاج سياسة أكثر مرونة تجاه المهاجرين ولا يخفون معارضتهم للمعاملة الحالية للأجانب. بيد أن وجود عدد كبير من الموضوعات المهمة على الصعيد الوطني والتي دارت حولها مناقشات حادة أثناء المفاوضات الدستورية (حدثت مواجهة ضارية بين حزب المؤتمر الوطني وحزب إنكاتا بشأن موضوع الإقليمية)، دفع مسائل أخرى اعتبرت أقل أهمية في القريب العاجل، مثل مسألة الهجرة، داخل توافق آراء "هش" لتجنب مزيد من الصراعات (وهذا ما يمكن أن يفسر عدم تبني حزب المؤتمر الوطني لموقف حاسم تجاه السياسة التي ينتهجها إلى حد بعيد حزب إنكاتا تحت قيادة السيد مانغوسوتو بوتيليزي، وزير الداخلية).

٧٧- ويمكن القول بصورة عامة إن الاعتراف بحقوق المهاجرين يبدو حالياً للرأي العام ولبعض الساسة ترفاً لا يتحملة بلد محدود الموارد ويعاني من مشاكل اجتماعية ملحة نجمت عن سنوات طويلة من القمع.

رابعاً التدابير التي اتخذتها الحكومة

٧٨- أنشأت الحكومة فريقاً عاملاً معنياً بالهجرة الدولية لبحث المشاكل المتصلة بالهجرة إلى جنوب أفريقيا واقتراح حلول لها. وفي ١٣ أيار/مايو ١٩٩٧، قدم الفريق العامل إلى وزير الداخلية تقريره *(Draft Green Paper on International Migration)* الذي يشير فيه بصورة خاصة إلى أن "رسم وتنفيذ سياسة الهجرة يجب (...) أن يتقيد بالدستور الجديد وبشرعة الحقوق". ويجب أن يتفق أيضاً مع التزامنا بتعزيز حقوق الإنسان العالمية والقضاء الإداري وحقوق أساسية معينة لجميع الناس المتأثرين "بدولة جنوب أفريقيا".

٧٩- ويؤكد الفريق العامل أن التحدي الذي تواجهه جنوب أفريقيا هو تحويل نظام للهجرة/النزوح يستند إلى دوافع عنصرية إلى استجابة غير عنصرية ورشيدة على مستوى السياسات لاحتياجات البلد الموضوعية. وذكر، صواباً، بأنه بخلاف الحقوق السياسية مثل حق التصويت أو بعض الحقوق الاقتصادية مثل حق ممارسة التجارة، أو الحصول على عمل أو وظيفة، تسري جميع الحقوق الأخرى التي يكفلها دستور جنوب أفريقيا وشرعة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان أيضاً على كل شخص يعيش في جنوب أفريقيا ولا تقتصر على مواطني البلد وحدهم. ومن ثم يجب احترام الحقوق الأساسية للمهاجرين الذين لا يحملون أوراقاً.

* الفقرة ١١ من شرعة الحقوق.

٨٠- وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، نظمت وزارة العدل، بالتعاون مع جامعة *Western Cape* ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مؤتمراً دولياً عن رهاب الأجانب أظهر المشاكل التي يواجهها مجتمع جنوب أفريقيا في علاقاته مع الأجانب. وسمح هذا المؤتمر لوزير العدل بتقديم مجموعة من الاقتراحات المتصلة بدراسة أسباب رهاب الأجانب والتشريع والتعليم والإعلام الرامي إلى تعزيز مكافحة العنصرية ورهاب الأجانب:

(أ) فيما يتعلق بالقوانين المناهضة للتمييز، ذكر الوزير أن هناك أهمية حاسمة لأن يخضع اللاجئون للقوانين الوطنية بدلاً من معاملتهم كأجانب عاديين وأنه بينما يجري التصدي للتمييز العام إلى حد بعيد، ينبغي تجريم أشكال معينة من التمييز - مثل الجرائم العنصرية والجرائم المرتكبة بدافع رهاب الأجانب بالإضافة إلى التمييز في مجال التوظيف وتوفير السلع والخدمات>

(ب) وفيما يتعلق بالتعليم والإعلام، أشار الوزير إلى أنه يمكن استخدامهما في تدعيم مكافحة العنصرية ورهاب الأجانب. وقال إنه ينبغي أن تكون المناهج التعليمية بالمدارس هادفة في مادة التاريخ وأنه ينبغي تشجيع البحث في طبيعة العنصرية ورهاب الأجانب وفي أسبابهما ومظاهرها على المستويات المحلي والإقليمي والوطني. وينبغي تنظيم دورات تدريبية لتنمية الحس الثقافي والوعي بالتحيز والدراسة بالجوانب القانونية للتمييز لدى أولئك المسؤولين عن التعيين والترقية والإجراءات القانونية وأولئك الذين لديهم اتصال مباشر مع الجمهور أو المسؤولين عن ضمان تقيد الأشخاص داخل الإدارة بمعايير وسياسات عدم التمييز وتكافؤ الفرص. وأخيراً، ينبغي أن تكون هناك آليات وأدوات لإجراء تحقيق مستقل في الحوادث ومناطق الصراع. ويتوقع أن تسهم هذه الاقتراحات في صياغة ثقافة جديدة لحقوق الإنسان في جنوب أفريقيا تساعد على تحسين معاملة الأجانب.

خامساً الإجراءات التي اتخذها المجتمع المدني

٨١- يقوم المجتمع المدني حالياً بعملية تكيف للانتقال من استراتيجية لمكافحة الفصل العنصري وتحقيق الديمقراطية إلى القيام بدور نقدي يقط تجاه الحكومة والعمل من أجل ترسيخ حقوق الإنسان في مجتمع جنوب أفريقيا. بيد أن منظمات المجتمع المدني لم توجه بعد اهتماماً كافياً إلى حقوق الإنسان الخاصة بالأجانب. واعترف ممثلو الكنائس الذين اجتمع معهم المقرر الخاص بضرورة الترحيب برعايا البلدان الأفريقية الأخرى. لكن افتقار الكنائس إلى الموارد اللازمة يمنعها من تنظيم حملات للتوعية ولمكافحة رهاب الأجانب، إذ أخذت موارد التمويل الخارجي الموجهة إلى دعم مشاريعها في النضوب منذ نهاية الفصل العنصري. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الممثلون أن القضية الملحة حالياً هي تحسين ظروف معيشة أبناء جنوب أفريقيا.

٨٢- وتمثل هيئات مثل معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا *Institute for Democracy in South Africa* (IDASA) بوتقة للفكر الدائم تنبع منها برامج من أجل تنمية وعي ديمقراطي داخل مجتمع جنوب أفريقيا. ويتابع هذا

المعهد أيضاً إدارة الحكومة بعين ناقدة ولا يتوانى في تقديم مقترحات إليها بغية وضع تصور أفضل لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

٨٣- وفي إطار جامعة الكاب، تعمل منظمة حكومية دولية من أجل التعددية اللغوية حيث قامت بوضع مشروع دراسات التعليم البديل وينصب هذا المشروع على التعليم باللغات الوطنية. وهو يدور حول إحدى عشرة لغة رسمية (انظر الفقرة ٣٥) ومنها الانكليزية والأفريكان. وأفاد المتحدث مع المقرر الخاص بأن فكرة هذا البرنامج ترجع إلى أن مؤسسات الدولة ليست معتادة على التعددية اللغوية؛ وأن المؤسسات التي يشكل فيها البيض أغلبية لا تتحدث اللغات الأفريقية ولا تستخدمها؛ وأن اللغات الشائعة هي الانكليزية والأفريكان والكسوزة؛ وأن اللغات الأفريقية غير مستخدمة في وسائل الإعلام فيما عدا الإذاعة المرئية والمسموعة التي تبت برامج بالكسوزة والزولو. وهذا المشروع هو مشروع نموذجي في طور الاختبار لدراسة تعليم أكبر عدد من الناس ومحو أميتهم.

٨٤- وهناك منظمات غير حكومية ينصب اهتمامها أيضاً على تعزيز القدرات التنظيمية للمجتمعات المحلية ووسائل تأثيرها على السياسات الحكومية أو المحلية. ومن أمثلة ذلك البرنامج البرلماني المحلي، وهو مبادرة مشتركة بين معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا (IDASA) ومعهد الديمقراطية المتعددة الأحزاب Institute for Multi-Party Democracy (IMPD) وبلاك ساش Black Sash والمحامين المدافعين عن حقوق الإنسان Lawyers for Human Rights (LHR) في مقاطعة كوا - زولو - ناتال. ويهدف هذا البرنامج إلى التدخل لدى برلمان المقاطعة كيما تصبح العملية البرلمانية شفافة وفعالة ومعبرة عن مصالح السكان. ويسعى هذا البرنامج أيضاً إلى حث برلمان المقاطعة على إنشاء جهاز محلي لحماية حقوق الإنسان. ومن العناصر الأساسية لبرنامج عمل هذه المنظمة برامج الإعداد السياسي والقانوني الموجهة إلى أعضاء المنظمات غير الحكومية الأخرى ومنظمات المجتمعات المحلية الأساسية ونشر المعلومات عن طريق مختلف المطبوعات.

٨٥- وأخيراً، هناك منظمات غير حكومية أخرى مثل اتحاد حل نزاعات المجتمعات المحلية Community Dispute Resolution Trust (CDRT) تقوم مهمتها على حل النزاعات التي تنشأ بين مجتمعات محلية أو بين أفراد داخل المجتمعات المحلية، وداخل المنظمات السياسية، عن طريق الحوار والوساطة والتوفيق. ويجدر التذكير بأن مقاطعة كوا - زولو - ناتال قد شهدت صراعات عنيفة بين أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب إنكاتا أثناء عملية التحول الديمقراطي. ويسعى اتحاد حل نزاعات المجتمعات المحلية إلى جمع أفراد الطرفين حول مائدة واقناعهم بحل نزاعاتهم بدون عنف.

سادساً الاستنتاجات والتوصيات

ألف الاستنتاجات

٨٦- يخوض مجتمع جنوب أفريقيا عملية تغيير شاملة. وتتميز الحالة الاجتماعية - الاقتصادية المعقدة بمقاومة للتغيير يديها قطاع كبير من الأقلية البيضاء التي تملك النفوذ الاقتصادي، من جهة، وبتصاعد موجة من رهاب الأجانب وبخاصة تجاه السود الوافدين من مناطق أخرى من القارة الأفريقية، من جهة أخرى.

٨٧- ومن زاوية الإصلاحات، أصبحت جنوب أفريقيا ساحة واسعة للتشريعات الرامية إلى تحقيق الديمقراطية بالكامل في المجتمع. وتتجلى الإرادة السياسية للقادة في إنشاء مؤسسات تهتدي بالديمقراطية التحريرية والتعددية وبمبادئ حقوق الإنسان كتلك المبادئ التي أعلنتها وعززتها الأمم المتحدة. لكن الأعباء الاجتماعية - الاقتصادية، بل استمرار ثقافة الفصل العنصري يصعب تغييرها سريعاً، وقلة الموارد المالية وعدم كفاية الموارد البشرية جميعها تشكل عقبات يضاف إليها ضرورة مراعاة عنصر الزمن، وتلهف أبناء جنوب أفريقيا لقطف ثمار التحرر والتمتع بها رغم عدم مرور زمن طويل منذ بدء الثورة الهادئة في عام ١٩٩٤.

٨٨- ويبدو توافر الإرادة السياسية والتعليم أمراً ضرورياً على مر الزمن لضمان احترام حقوق الإنسان ونجاح الكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري ورهاب الأجانب. وقد أثبت شعب جنوب أفريقيا قدرته على النجاح، بانتصاره على الفصل العنصري؛ ويجب الآن منحه الثقة ومساعدته على إدراك المخاطر التي يشكلها استمرار العنصرية والتمييز العنصري ورهاب الأجانب، بصور ودرجات متباينة.

٨٩- وللمهاجرين، بحكم انتمائهم إلى الجنس البشري، وأياً كان مركزهم (قانونياً أكان أم غير قانوني) في البلد الذي يقيمون به، حقوق معينة كتلك الحقوق التي تنص عليها الشريعة الدولية لحقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) والإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه. ومن ثم فإن دخول شخص بصورة غير قانونية إقليم ما لا يؤثر على حقوقه بموجب هذه النصوص (التي وقعت عليها جنوب أفريقيا وإن كانت لم تصدق عليها بعد): الحق في الحياة وفي الأمان على شخصه وفي السلامة الجسدية وفي المساواة أمام القانون وفي التقيد في حالة احتجازه بالقواعد المحددة بالمعايير الدولية والوطنية.

باء - التوصيات

٩٠- وبناء على ذلك، يتقدم المقرر الخاص بالتوصيات التالية:

١- مواصلة عملية المصالحة مع الاستمرار في تشجيع الأقلية التي ترفض المشاركة فيها على خوضها.

٢- نشر وتعليم شرعة حقوق الإنسان في جميع المدارس وعن طريق وسائط الإعلام، وتنظيم حملة في الوقت ذاته للتربية الوطنية للسكان، من أجل مكافحة رهاب الأجانب وتنمية روح التسامح، في مواجهة تصاعد وانتشار رهاب الأجانب الموجه ضد السود الوافدين من مناطق أخرى في أفريقيا. ويجب نشر التوعية بحقوق الإنسان بصورة خاصة بين المسؤولين عن الهجرة (رجال الشرطة والموظفون).

٣- سن قانون جديد بشأن الهجرة ينهي القيم الموروثة عن عهد الفصل العنصري. وعلاوة على احترام القواعد التي ينص عليها القانون، يجب تحسين الإجراءات القانونية، وبخاصة فيما يتعلق بفترة الاحتجاز قبل الإعادة إلى الوطن (ويجب أن تكون هذه الفترة محدودة، خلافاً لما يحدث حالياً). ويجب أن يكون للمحتجزين الحق في التظلم وفي الاستعانة بممثل قانوني (محام) وبمترجم توفره الدولة أثناء التحقيقات الرسمية؛ ويجب أن تخصص للأشخاص المحتجزين ريثما تتم إعادتهم إلى الوطن أماكن احتجاز أخرى غير تلك المخصصة للمجرمين، وهو ما لا يحدث دائماً (وبخاصة عندما يحتجزون لفترات طويلة في زنانات الشرطة).

٤- ونظراً لسهولة عبور الحدود، فإن إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدهم الأصلي تبدو غير فعالة لمكافحة الهجرة غير الشرعية (في عام ١٩٩٤، لم يتجاوز عدد من أعيدوا إلى بلدهم ٩٠.٠٠٠ مهاجر غير شرعي مقابل نحو مليوني مهاجر غير شرعي يدعى وجودهم في أراضي الدولة). فالإعادة إلى الوطن هي تدبير قصير الأجل لا تراعى فيه الاختلالات الاقتصادية - الإقليمية، إذ إن العامل الاقتصادي هو العامل الرئيسي المفسر للهجرة إلى جنوب أفريقيا، وبخاصة لأن النزاعات المتصلة بالحرب الباردة قد حسمت في هذه المنطقة من أفريقيا مما حد في الوقت ذاته من عدد اللاجئين^(١٥). ويجب أن تضع جنوب أفريقيا تعريفاً أوسع لمصطلح اللاجئ بحيث يشمل بعض المهاجرين من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الهاربين من سوء الحالة الاقتصادية الذي تعاني منه بلدانهم والذي يرجع جزئياً إلى سياسة زعزعة الاستقرار التي انتهجتها حكومة جنوب أفريقيا في المنطقة الفرعية (زمبابوي وموزامبيق وأنغولا) في السبعينات والثمانينات. ويجب ترويج الفكرة التي تفيد بأن تحقيق تكامل إقليمي يشمل حرية انتقال الأشخاص وتحقيق التناسق بين السياسات الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يمثل الاستراتيجية الصالحة الوحيدة لحل مشاكل الهجرة بين هذه البلدان في الأجل الطويل وليس الاتجاه الحالي القائم على القول بأنه على الجيران أن ينموا أنفسهم وأن يكفوا عن الهجرة إلى جنوب أفريقيا.

٥- إسناد مهمة وضع سياسة هجرة متسقة إلى إدارة خاصة تهتم بالمسائل المتصلة بالمواطنة والتجنس والهجرة بمعناها الدقيق بغية إزالة الطابع القومي المرتبط بعمل وزارة الداخلية في مجال الهجرة.

٦- التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واعتماد قانون مناهض للعنصرية والتمييز العنصري بالاسترشاد بالكتيب المعنون تشريع وطني نموذجي تسترشد به الحكومات في سن المزيد من تشريعات مكافحة التمييز العنصري (منشورات الأمم المتحدة، HRPUB/96/2) والذي كان قد أحيل إلى الحكومة.

٧- مواصلة إشراك مختلف الجماعات العرقية والعنصرية في القوات المسلحة بتمثيل أكثر توازناً وتكثيف التربية الوطنية الجارية داخل القوات المسلحة.

٨- مد نطاق التربية الوطنية إلى جميع مراحل التعليم المدرسي والجامعي والمهني.

٩- تيسير وتشجيع نهضة المجتمع المدني الذي لعب دوراً نشطاً وحاسماً في مكافحة الفصل العنصري، والذي يشعر الآن بالتخلي عنه وعدم الاكتراث به.

١٠- تحسين المعرفة بأفريقيا وبالبلدان والحضارات والثقافات الأفريقية عن طريق التحقيقات التلفزيونية والدراسات والمطبوعات لتحسين شعور أبناء جنوب أفريقيا بالانتماء إلى القارة.

الحواشي

(١) A/51/301، الفقرة ٣٦؛
He Democratic South Africa", *International Migration, Quarterly Review*, Vol. 35, No. 1, 1997, pp. 5-36; Human Rights Watch/Africa, "The Human Rights of Undocumented Migrants, Asylum Seekers and Refugees in South Africa", submission to the Green Paper Task Group, 11 April 1997 (www.polity.org.za:80/govdocs); Steven Friedman, "Migration policy, Human Rights and the .Constitution", Centre for Policy Studies, (www.polity.org.za:80/govdocs)

(٢) هي أقاليم يزعم أنها مستقلة ولكنها كانت في الواقع أماكن مخصصة لعشرات المجموعات العرقية الأفريقية، اعتباراً من عام ١٩٥١، وذلك لعزلها عن المراكز الحضرية التي يسكنها البيض.

(٣) South African Institute of Race Relations, *Social and Economic Update*, 8 novembre 1987.

(٤) انظر Truth Talk, The Official Newsletter of the Truth and Reconciliation Commission, Vol. 3, No. 1, November 1997.

(٥) وصف رئيس الجمهورية السابق، بيتر بوتّا، هذه اللجنة عندما دعي إلى الإدلاء بشهادته أمامها بأنها "سيرك" ورفض المثل أمامها. وعندها تقدمت اللجنة بشكوى ضد السيد بوتّا بتهمة إهانة المحكمة.

(٦) جنوب أفريقيا وأنغولا وبوتسوانا وموريشيوس وليسوتو وملّوي وموزامبيق وناميبيا وسيشيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسوازيلند وتنزانيا وزامبيا وزمبابوي.

(٧) لا يتجاوز عدد المرشحين حتى الآن ١١ ٠٠٠ شخص (وهو رقم لا يعتد به مقارنة بعدد المهاجرين غير الشرعيين في البلد) وفقاً لما ذكره H. Kotz, L. Hill "Emergent migration policy in a democratic South Africa" في *International Migration* vol. 35, No.1, 1997.

(٨) يبدو أن أكثر المهاجرين خضوعاً لعمليات التفتيش هم المهاجرين (أو المواطنين) "المميزين"، أي الذين يمكن التعرف عليهم من أزيائهم ولغاتهم (المهاجرون من موزامبيق وزمبابوي ونيجيريا وغيرهم). والأجنبي هو كل فرد لا يتحدث الزولو أو توجد آثار تلقّيح في أعلى ذراعه بما أن التلقّيح في جنوب أفريقيا يتم في جزء سفلي من الذراع.

(٩) انظر Human Rights Watch, "Prohibited persons". Abuse of undocumented migrants, asylum seekers, and refugees in South Africa, آذار/مارس ١٩٩٨، صفحة ٢٣٦. ويبين استطلاع للآراء أجراه مركز التحليل الاجتماعي - الاقتصادي التابع لمجلس بحوث العلوم الإنسانية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ أن نسبة ٦٨ في المائة من أبناء جنوب أفريقيا يؤيدون تطبيق سياسة أكثر حسمًا تجاه

المهاجرين غير الشرعيين، مما يدل على وجود شعور سلبي متنامي تجاه الهجرة غير الشرعية منذ انتخابات ١٩٩٤ في جميع الفئات اللغوية. وبالإضافة إلى ذلك، تبرر نسبة ٥٥ في المائة من أولئك الذين يؤيدون انتهاج سياسة أكثر صرامة تجاه المهاجرين غير الشرعيين موقفهم هذا بأن هؤلاء المهاجرين يستولون على عملهم وبأنهم مسؤولون عن تزايد الجريمة في البلد.

(١٠) تستخدم هذه المصطلحات بصورة خاصة في مقاطعة غوتنغ، وهي أكبر منطقة حضرية في جنوب أفريقيا، وتقع فيها مدينة جوهانسبرغ؛ ويشير مصطلح "amagongogo" بصورة خاصة إلى المهاجرين الوافدين من أفريقيا الغربية.

(١١) Human Rights Watch, Prohibited Persons..., op. cit., p. 135

(١٢) لم تثبت بعد أقوال وزير الداخلية، السيد بوتيلزي الذي ذكر أن "وجود الأجانب بصورة غير شرعية قد يكلف الحكومة ٢٢١ مليون راند [في ١٩٩٥] وأن التكلفة قد تصل إلى مليار راند في ٦ أعوام ... وآثار هذه الأرقام على برنامج إعادة التعمير والتنمية مريعة إلى حد بعيد".

(١٣) أديننت ممارسات شائنة معينة يرتكبها عدد من أصحاب العمل عديمي الضمير: إذ يلجأ هؤلاء أحياناً إلى استخدام مهاجرين غير شرعيين لفترة زمنية وإبلاغ الشرطة عنهم بعد ذلك تلافياً لدفع أجورهم ثم تعيين مجموعة جديدة من المهاجرين غير الشرعيين "الأحدث عهداً"!

(١٤) وتبين دراسة أجراها مركز السياسات الدولية والمقارنة التابع لجامعة ستالينبوش (Kotz , H. Illegal aliens-South Africa first' say decision makers) أن غالبية النخبة في معظم قطاعات مجتمع جنوب أفريقيا تؤيد اتخاذ تدابير أكثر صرامة تجاه المهاجرين غير الشرعيين. وبإستثناء المؤتمر الوطني الأفريقي، تتفق غالبية النخبة من جميع الأحزاب على أنه "ليس من واجبنا استقبال اللاجئين من أفريقيا". وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد جميع الأحزاب، (بما في ذلك المؤتمر الوطني الأفريقي) الفكرة القائلة بأنه "لا يجوز أن تخفف جنوب أفريقيا القوانين المتعلقة بهجرة الأشخاص الوافدين من بلدان الجنوب الأفريقي".

(١٥) انظر الفقرة ٥٣، للاطلاع على فشل إعادة ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ موزامبيقي إلى وطنهم.

المرفق

برنامج البعثة

(٢٥ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ١٩٩٨)

أجرى المقرر الخاص، في أثناء زيارته لجنوب أفريقيا، مقابلات مع الأشخاص التالية أسماؤهم:

كيب تاون (٢٥-٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨)

السيد دولاه أومر، وزير العدل والكتور مانتو تشابالا مسيمانغ نائب وزير العدل

السيد ف. س. موفامادي، وزير الأمن

السيد زكي أشمت، رئيس الائتلاف الوطني لمساواة مشتهي المثل

السيد بيتر بلوديمانن، نائب المدير، والسيد كسولا ماتي، موظف البحوث، بمشروع دراسات التعليم البديل

السيدة كريستينا موراي، المديرية، والسيد فرانسوا بوت، الأستاذ بشعبة القانون والعنصر ونوع الجنس،

بجامعة كيب تاون

السيد فنسنت وليم، مدير مشروع مهاجري الجنوب الأفريقي، والسيدة جيتانجالي ماهاراج، مديرة مشروع

التغيير والعدالة، بمعهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا

السيد ويلموت جيمس، المدير التنفيذي بمعهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا

جوهانسبرغ وبريتوريا (٢-٤ آذار/مارس ١٩٩٨)

أعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة: السيدة سكولاستيكا كيميرو (اليونيسيف)، الدكتور يوبرت شاماباند

(مركز الأمم المتحدة للإعلام)، السيد دان تيمو (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، السيدة إندرسون (برنامج

الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب)

السيد جوزياه د. ن. أوجينا، رئيس بعثة جنوب أفريقيا، بالمنظمة الدولية للهجرة؛ السيد منديشا كيبيد، نائب

المدير الإقليمي؛ السيد يوسف حسن، موظف أقدم للعلاقات الخارجية الإقليمية، بمفوضية الأمم المتحدة

لشؤون اللاجئين

اللواء جاكى سديب (السيدة)، مديرة تكافؤ الفرص؛ العميد مارتن روتش، مدير تنمية شؤون العاملين؛ العميد

جون ليزامور، مدير البحوث والتدريب، بقوات دفاع جنوب أفريقيا

السيدة فينيتيا غوفندر والسيد ماكوبتس سيكونين، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

السيد آدو سلبلي بكوا، النائب العام

السيدة زلدا هولتزمان، رئيسة فرع العدالة؛ السيدة فانيسا غوندين، المراقب العام؛ السيد بيتر كرونجيه، المسؤول عن تعليم حقوق الإنسان، شرطة جنوب أفريقيا؛ السيد أميشاند سومان، مدير أمانة السلامة والأمن

السيد أبدول س. منتي، نائب مدير عام الشؤون المتعددة الأطراف؛ الدكتور شارب المدير الأول للشؤون الاجتماعية بإدارة الشؤون الخارجية

السيدة فيث بانسي تلاكولا، السيد جيرى نكلي، السيد مورغن مودليار، السيد ليندلو انتوتيللا، السيد تسيليسو تيبونغان، السيدة جودي كولابن، المفوضون بلجنة حقوق الإنسان لجنوب أفريقيا

القاضي أ. شاسكالسون، رئيس المحكمة الدستورية، والقاضي بيوس لانغا، عضو المحكمة الدستورية

السيدة مريم دوومز، رئيسة البلدية؛ السيد فيليب دوبلوي، مدير الجهاز الإداري؛ السيد ريفز م. مابيتسي، عضو اللجنة التنفيذية؛ السيد باستي مالفو، عضو اللجنة التنفيذية بمجلس مدينة بريتوريا

السيدة شاريتي ماجيزا، الأمين العام؛ الأب إبراهيم أجا، نائب المدير العام؛ السيد غاري تومسون، المسؤول عن بناء القدرات؛ السيدة إستر ماتام، المسؤولة عن برنامج حقوق الإنسان؛ السيد ليهلوهونولو بوكولين، المسؤول عن العقيدة والرسالة، مجلس كنائس جنوب أفريقيا

السيد إسحاق موغاس، رئيس بلدية جوهانسبرغ الكبرى

دوربان (٤ آذار/مارس ١٩٩٨)

السيدة بس بيلرن، المنسقة بهيئة المحامين المدافعين عن حقوق الإنسان؛ السيدة لونغا كومالو، المنظمة الإقليمية المختصة بنزاعات المجتمعات المحلية باتحاد حل نزاعات المجتمعات المحلية؛ السيد ماويتو موسيري، مركز الدراسات الاجتماعية القانونية؛ السيدة بلندا دارليب، المدير، السيدة بني دلاميني، منسقة دعم الدفاع بالبرنامج البرلماني المحلي

السيد أوبيد ملابا، رئيس بلدية دوربان.

- - - - -